عدد ٧ ❀ ثمن النسخة ١٥ صانتيما ❀ السنة الاولى
دو ٥٢٢

افريقيا

مديرها ومنشئها
محمد الصادق الزمرلي

العنوان
٢٧ سوق الصوف تونس

الرسائل
تكون واضحة الامضاء معنونة باسم المدير
ولا ترد لاصحابها

جريدة سياسية علمية اقتصادية ادبية
تخدم الاسلام والمسلمين وتعمل لما يرقي شئونهم

قيمة الاشتراك تدفع سلفا
بتوصيل ممضى من المدير او احد وكلائه
في الحاضرة وبلدان المملكة
عن سنة «١٥
في قطر الجزائر والمغرب وفرنسا «١٨
في تركيا واوروبا وبقية الممالك
عن سنة «٢٠

يوم الخميس ٣ ذي الحجة ١٣٤٠ ❀ نصف اسبوعية وتصدر كل خميس موقتا ❀ الموافق ٢٧ جويلية ١٩٢٢

رجاء واعتذار

نتقدم الى السادة قراء افريقيا بكل احترام ملتمسين من اريحيتهم الشماء قبول عذرنا في احتجابها عنهم مدة شهرين كان الباعث عليه انحراف مزاجنا كما نشكر السادة الذين بعثوا باشتراكاتهم الينا ولم يمنعهم احتجاب الجريدة من ذلك ونؤمل من من احبابنا الكثيرين واصدقائنا سواء بالايالة او بالعمالة الجزائرية ان يرسلوا لنا معاليم اشتراكهم حيث لا يعزب عن هممهم ان هذه الاعمال لا ترتقي الا بالمال

مناسج القطن التونسية

مستهدفة للخطر

اربعة آلاف نول مهددة بالتعطيل العاجل
عشرة آلاف عائلة عبثت ايدي القوة بها
فهل تجيب الحكومة نداءنا ؟

أي قلب لا يخفق جزعا ؟ واي كبد لا تنفطر ؟ بل اي عقل لا يذهل لما اصاب مصانعنا وصناعها المساكين ؟ تساق صنائعنا الى الموت ونحن ننظر اليها بعين ملؤها الرهب والحزن فنشيع جنائزها الواحدة تلو الاخرى ونرجع من عزائها باكين محوقلين بل ساخطين على مستقبلنا وضعفنا وتعاسة حالنا وفقرنا المدقع وجهلنا الممقت. نتحول من الصناعات الشريفة الى بيع الفحم والخضر بالازقة بل الى البطالة « والبطالة مفسدة » فنصبح عالة على الامة وعلى الحكومة وحتى على اهلنا وانفسنا. ان دعونا لا يسمع دعاؤنا وان استرحمنا لا يرحمنا احد فان دفع الفقر بعضنا الى التشرد فلا نعامل الا بالخسف والهوان. وان طلبنا المشاركة الفعلية التمدينية قوبلنا بالاخفاق والخسران. فلا يقضى علينا فنموت ولا يخفف عنا من عذاب الجهل والحرمان

مساكين والله ارباب المصانع منا فلهم وعليهم تذرف الدموع وتندب الربوع فعلى المصانع والصنائع السلام سنجدها مكتوبة بصحائفنا في الدار الآخرة. ذلك جزاء جهلنا وعدم اتحادنا وامتناعنا من كل رقي اقتصادي ومبحث علمي وقد حان ان نذوق ما جنته علينا افكارنا الخاملة..

ذلك ما يجب على كل مفكر ان يقوله لارباب كل صناعة من الصناعات التي ذهبت مع الذاهبين

اما اليوم وقد ارتقى الشعور وهبت روح تنازع البقاء الفطرية تمثل امامنا منظرا رهيبا أيقضت صواعقه من نوم الغفلة عشرة آلاف عائلة اتحدت في فكر واحد وظهرت بمظهر واحد مجسمة للاخطار التي استهدفتها ملحة في طلب من تولى قيادها ان يدفع عنها هذا الخطر العظيم والخطب الجسيم فيجدر بنا ان نلبي هذا الضجيج الحاد وننشره على صفحات « افريقيا » التي كتبت على نفسها خدمة الاسلام والمسلمين عموما والمصلحة الوطنية خصوصا فنقول

يشتغل بتجارة خيوط القطن وصبغها وسدائها وتحويلها ونسجها عشرة آلاف عامل ونيف لا يخلو متوسط عدد عائلة كل منهم من ثلاث فتكون جملة عدد الذين يعيشون من نتائج هذه الصناعة بالحاضرة وقصر هلال وعدة من بلدان الساحل وصفاقس اربعين الف نسمة. فصودروا في بعض انواع منسوجاتهم «كالبشكير» و«المناشف» فتحولت الوجهة الى الانواع الاكثر احتياجا (كالملية) باصنافها والفوطة باصنافها وبقي شيء من نوع البشكير مرغوب فيه من بعض الحمامات بالايالة التونسية والعمالة الجزائرية. ولاهمية هذه الانواع كلها والرغبة فيها من عموم السكان كان عدد العمال مستمر النمو والصناعة آخذة في الرقي التدريجي لكنها ما لبثت ان فوجئت بعامل قهري كبير اكفهرت منه الوجوه وارتعدت منه الفرائص الا وهو منع ادخال المنسوجات القطنية التونسية للقطر الجزائري الا ان يتقاضى القمرق عليها اداء فاحشا وهو ثلاثون فرنكا عن كل كيلو منسوج

غشي هذا العذاب الاليم اصحاب هذه الصناعة فكان وقع ضربته شديدا عليهم ولا تسأل عما لحقهم من الاقتار وما لحق هذه الصناعة من التراجع. وفي ظننا ان الدولة خسرت هذه الفكرة فكرة الاداء المشط اذ لو كان خفيفا لربحت وربحنا.

ومما يستطرد في هذا الشان ان الذي يدفعه الغلط او الجهل ويبعث للجزائر بقطعة قطن من نسيج تونس ولا ينبه القمرق اليها يناله من صارم العقاب ما تقشعر منه الجلود

دعنا من ذلك فان المصيبة الثانية أعظم وأجسم. وما نريهم من آية الا هي اكبر من اختها

في المدة الفارطة اي قبيل الحرب المشئومة دعت الوطنية... ! بعض رجالنا التونسيين... ! من الذين جمعوا من اخوانهم المسلمين ثروة مهمة.. وسنصرح باسمه عند الاقتضاء. ان ينهض نهضة عمياء فبعث بانواع الملية لايطاليا وجلب منها اصنافا منسوجة مقلدة عن نوع الملية التونسية والهلالية. ثم عمد احد تجار اليهود

٥٧٦٣٢

وسنصرح باسمه ايضا في الاوان وفعل كاخيه فعبث بانواع الفوطة التونسية وجلب الفوطة الايطالية المقلدة عن التونسية ونشر كل منها مأثرته المشؤومة القاضية بتعطيل ستة آلاف نول في القريب العاجل وضياع عشرة آلاف عائلة بين تاجر ومعلم وصانع . كل ذلك وقع بمرآي ومسمع وعلم ارباب الحل والعقد . ولم نعلم لحد الآن ماهي النظريات العليا التي توجه من طرف اولياء امورنا ازاء حفظ صنائعنا ومصانعنا

اننا نستغرب ـ ويشاركنا في ذلك الرأي العام ـ من امر وحيد وهو عدم اهتمام حكومتنا بمصلحة مفيدة لنا ولها مثل هاته فماذا يكون اذا هي سارعت بمرهم الحكمة وسداد الفكر الى انواع هذه المنسوجات الايطالية فحجرت دخولها الى الايالة التونسية وافهمت ايطاليا حبيبتها ان مصلحة اربعين الف نسمة مقدمة على مصلحة معملين او ثلاثة ومسلم ويهودي احتكاريين عدوين للبلاد ـ هلا تقتنع ايطاليا ويكون سيل ابنائها الجارف الذي يعيش بيننا على اتم رفاهية كاف لمراعاتنا وصد هجمات معمل او معملين من معاملها في خصوص هذه المادة ـ وموادها التجارية ببلادنا كثيرة ـ التي يتسبب عن رواجها العبث بحياة جزء عظيم من الامة التونسية وهب ان المعامل فرنساوية فهل تعجز الحكومة عن التحجير

اننا واثقون بان حكمة وزيرنا الخطير مسيو سان فيكتور عميد فرنسا المحترم تدعوه لان يعير هو ورجال الدولة هذه المسالة جانب الاهتمام فيحسم مادة هذه المنسوجات الاجنبية ويفتح لمنسوجاتنا القطنية باب الايالة الجزائرية بطرح الاداء القمرقي الموظف عليها فان هؤلاء المساكين الذين عبث بصناعتهم اقتضاءات لا موجب لها يكررون طلبهم بالحاح ويعلقون آمالهم على عميد فرنسا المحترم في الانجاز السريع اذان طرح هذا الاداء الذي طلبته الحجرة التجارية الاهلية بايعاز ورغبة ارباب هذه الصناعة وكذا تحجير دخول ورواج المصنوعات الاجنبية المشار اليها لا شك انها من المسائل المفيدة لبقاء هيكل عشرة آلاف عائلة تنتفع الحكومة من بقائها اضعاف ما تنتفع من تلاشيها على فرض الانتفاع من هذا التلاشي الامر الذي لا يمكننا ان نتخيله في حال من الاحوال

ان صوت العشرة آلاف عائلة المجسم بهذه الجريدة وبالعرائض المرسلة الى الحكومة هو نداء العدالة والانصاف نداء لا يتركنا ان نتساءل هل تجيب الحكومة نداءنا ؟ ص . ر

المسالة التونسية

الاصلاحات الجديدة والراي العام

لا حديث للنوادي والمجتمعات في هذه الايام الا على الاصلاحات الجديدة والمجلس الكبير والاساليب التي سيقع بها انتخاب الاعضاء لهذه والمجالس البلدية وهل ان هذا الاصلاح جاء موافقا لرغائب الامة او هو مجرد ادماج للحالة القديمة بشكل جديد عبر عنه بالاصلاح ولا يستفاد منه الا توسيع سلطة الاقلية وتحكيم آرائهم بوجه مفيد لهم الى غير ذلك من التخمينات والافتراضات . بيد انه يعد من غرائب الاتفاق اجماع الآراء على ان هذه الاصلاحات ليست هي الضالة المنشودة وان الانقلاب في القواعد السياسية الكبرى محقق لكنه صير ايالتنا اقرب الى مستعمرة منها الى حماية مستدلين على ذلك بما اقتضته التجربة الطويلة في البلاد الجزائرية على انه كان من الممكن احداث اصلاح معتبر يقتضى سعة نظر اضمن للحقوق الاهلية ويكون مبناه سياسة التشريك العادلة واثبات ما كان صرح به جناب م . سان عميد فرنسا وجناب م . مللران رئيس الجمهورية خصوصا في الخطاب الذي القاه هذا الاخير بين الصحافيين بجربة

تلك هي احاديث النوادي والمجتمعات اليوم الا انه يلوح بادىء ذي بدء ان فصل بعض السلط ان تم على مفهومه المتبادر للذهن فلا نكران في كونه يعد خطوة في سبيل الاصلاح ويدعم مطالبنا التي لم نزل نؤيدها باحتجاجاتنا المتواصلة التي لا يوجد فيها ادنى خطر على الحماية . اما المجلس الكبير فان تاسيسه يختص بمسالة المالية فقط من حيث دخل وخرج البلاد بعد طرح ما هو مستثنى من فصول الميزانية وخارج عن نطاق نظر الشورى فاذا يمكننا ان نسمى هذا المجلس الكبير بالمجلس المالي اما صبغته الرسمية فهو كما يتضح من فصول نظامه بعيد عن الشورى المرغوبة وذلك طبقا لما رغبه م . مورينو نائب مقاطعة قسنطينه وامثاله . وعلى كل حال فان جريدة الطان اظهرت من البراعة في تلخيص اعمال المجلس الكبير ومنطقة نفوذه ما كفانا تعب الاطناب في هذا الباب فقالت : (وللمجلس ان يقدم اقتراحات لا ينبغي ان تكون لها صبغة سياسية او دستورية) وقالت ايضا : (وبالتالي فان المجلس الكبير لم يخرج عن دائرة مجلس اقتصادي ومالي) فهذا التعريف كاف لمن يتساءل عن معنى سياسة الامتزاج والتشريك او يتجاهل نفوذ ايدي الاستعمار ام يعلق امالا لسعادتنا على يد هذه المجالس واذكنا على يقين من ان امثال هذه الاصلاحات كان وقع اجراؤها بالعمالة الجزائرية حرفا بحرف فلم يبق لنا ارتياب في ان نسبة الامتزاج كنسبة الخادم الحقير لرب الدار الكبير ونسبة التشريك كنسبة العامل البسيط الذي يخدم بقوت يومه عند فلاح عظيم . وما دامت الحال على ما رأينا فلا نستغرب الحاق هذه الاصلاحات باصلاح كبير في بابه وهو تنفيذ القانون الاهلي الجزائري بايالتنا .

على ان هذه الكوارث كلها لم تزعزع افكار الامة التونسية التي لم تزل متشبثة بمطالبها العادلة رافعة صوتها طالبة باسم العدالة تخويلها حقوقها الشرعية المقدسة

برنامج الاصلاحات الصورية

بناء على التاثير السيء الذي حدث بعيد نشر الاوامر الجديدة في الدوائر الوطنية فقد ارسل الحزب الحر الدستوري البرقية الاتية الى وزارة الخارجية لتنبيه الحكومة الفرنسوية الى الوقوف على الاراء التونسية العامة بوضوح تام مع الالحاح في اجابة المطالب الحقيقية بعد فحصها من جديد

مسيو بوانكري رئيس مجلس الوزراء
ووزير الامور الخارجية . باريس

ان الاوامر الصادرة في شان الاصلاحات التونسية لم تعط ادنى ترضية حقيقية للمطالب التي قدمها الشعب التونسي الذي لم يجد في الاوامر المذكورة اقل انجاز للوعود الفعلية التي صرح بها مرارا عديدة نواب فرنسا المامورون في تخويل التونسيين حق انتخاب نوابهم بحرية ـ فعن احساسات حية شديدة وتاثر كلي نحتج بكل قوة ضد الصفة الخيالية التي لهذه الاصلاحات محافظين على كامل مطالبنا المطابقة تماما للمعاهدات ومصالح فرنسا بتونس . ونحن نعتمد على الفكرة

الحرة التي لحكومة الجمهورية لتتولى فحص مطالبنا من جديد وتمنح قانونا دستوريا حقيقيا

الحزب الحر الدستوري

ادارة الاوقاف

والانقلابات الحديثة

الاوقاف في عموم البلاد الاسلامية من اهم الشعائر المحترمة ومن اكبر الاسباب الداعية لبقاء هيكل المجتمع الاسلامي والوقوف عند حد نصوص واقفيها من اقدس الواجبات

فلم يكن عن جهل عمقت او تبتل وتمسس يتذرعان بالزهد في الدنيا والانقطاع عن العمل ما رايناه من سلفنا الصالح رضوان الله عليهم من التسابق الى افعال البر وتوقيفهم الاراضي الشاسعة والجنات المثمرة وغابات النخيل والزياتين والحقول النضرة والفنادق والدور والدكاكين والقصور المشمخرة على المساجد والمدارس والاسوار والابراج والمعاقل والمحارس والثكنات والسقايات والمواجل والآبار والجسور والمستشفيات واطعام الغربا وطلبة العلم والقيام بضرورياتهم وتجهيز الموتى واعانة الفقراء في المواسم وايواء العجزة واطعامهم وختان الاطفال اليتامى وتزويج البنات الابكار وتعليم الولدان وتطبيب المرضى الى غير ذلك من اوجه البر والاحسان المبهرة التي يطول شرحها ويتعذر حصرها

اذا علمنا ان تنازل اولائك البررة الكرام عن املاكهم الشاسعة وتوقيفها على تلك السبل لم يكن عبثا علمنا بلا شك ما ترمي اليه غاياتهم الشريفة ومقاصدهم المنيفة من تدعيم اسس المجتمع الاسلامي وتوسيع نطاقه العمراني وحفظ مركزه القومية وتطهيرها من ادران الجهل والعاهات التي تشينها بين بقية الامم .

ولا غرابة والحالة تلك والغاية ما علمت من ان تتنوع الاوقاف بتنوع اسبابها وتتكاثر ويتسع نطاقها سعة تضاهي بمداخيلها معينات دولة من الدول لذلك جعلت للاوقاف في الممالك الاسلامية وزارات خاصة كالدولة العثمانية وفارس ومصر والدولة المغربية . ولا تنقص اهمية الاوقاف بالمملكة التونسية عما سواها شيئا . وجدير . والحق يقال . بان يلقب من يتولى هذه المهمة الدينية والعمرانية والادارية العظمى بلقب وزير وذلك لما يحمله في غضون هذا اللقب من المسؤولية الكبيرة التي تقضي على متوليها بان يكون ذا حكمة وبصارة ورأي ثاقب وحنكة ومعلومات تؤهله لتبوا اريكة ادارة هذه الشؤون العليا

لقد مر على اوقافنا الكثيرة العدد الوافرة الريع المتنوعة الهيأة والاسلوب زمن ليس بالقصير نالت فيه من صنوف التلاشي وعبث الايدي الاثيمة ما لا يعلمه الا الله والراسخون في سبر غور المجتمع العمراني

فالاوقاف ربما كان اثرها في التاريخ يرجع الى عصور غابرة كالعصر الاغلبي والصنهاجي اما الحفصي والتركي فمحقق ورسوم التملك الموجودة بادارة الاوقاف شاهدة على ذلك . وقد تفاوت الاعتناء بها وقلته على حسب اجتهاد وعدالة الملوك الاقدمين ففي بعض القرون الغابرة استولى الخراب على بعض المعالم كمدرسة سيدي محرز ومدرسة سيدي الحاج قاسم ومدرسة سوق الجرابة وسبل ماء عديدة وغير ذلك وتلاشت بعض موقوفاتها ثم جاء عصر دولتنا الحسينية ادام الله بقاءها فاستدركت امر الاوقاف بقدر الامكان فجعلت لكل وقف وكيلا يقوم بالاصلاح والانفاق الضروري على الموقوف عليه وما يفضل بعد ذلك ينفقه على مصالحه الخاصة فشابهت في هذا العمل ملوك بني العباس من حيث الاقطاعات ولكن بيت المال جعل نظرها في عام ١٢٥٨ الاغه ولقاضي الفريضة تحت مراقبة المشائخ النظار بجامع الزيتونة الاعظم دام عمرانه وخص محصولها لاجراء مرتبات السادة الاشراف والمشايخ النظار ومدرسي الرتبة الاولى ثم تجهيز اموات غرباء المسلمين وفي عام ١٢٩٦ هـ جعلت تحت تفقد المدرسين على التناوب ثم الغي . ولكن الاوقاف كانت على اسوء حال فوقع الالتفات اليها على عهد وزارة المقدس خير الدين باشا واحدثت لها جمعية تسمى جمعية الاوقاف وبني تنظيمها وتشكيلها على الامر العلي الصادر في عام ١٢٩١ هـ

وجاء الاحتلال وطور نظام الاوقاف الجديد لا زال في حداثة سن واضطراب ففوجيء بنظامات اقتضتها اصول الحماية بعضها فيه شمول للمقصود وبعضها على غاية من الاضطراب . فاما بالنظر الى ضبط عموم الاوقاف فذلك امر لم يقع الحصول عليه من اوجه عديدة . فانه لما صدر الامر القاضي بنظامها سنة ١٢٩١ كان اول سعي وقع الشروع فيه الضرب على ايدي الذين تصرفوا فيها فوق الحد من الوكلاء السابقين وانتزاعها من ايديهم ومن الذين اغاروا او تصرفوا في غيرها بمستندات واهية سواء داخل الحاضرة او خارجها ولم يفلت من ذلك الا من لم تهتد ادارة الاوقاف لمعرفته او كان مستندا في التصرف المجاملة والامتاع من لدن الملوك السابقين مع توسع في التصرف وبعض اهمال لشئون الموقوف عليهم كالمغارة الشاذلية والسيدة المنوبية وسيدي محرز بن خلف وسيدي داود وسيدي المسطاري وغير ذلك من الزوايا العديدة ذات الاوقاف الكبيرة التي سنفرد لها مبحثا خاصا على اعمدة افريقيا . ومابرحت على اثر ذلك الاوامر والقرارات تتلو بعضها هذا في نظام وذلك في حذف خطط والاخر في احداث اخرى غير ان ادارة اوقافنا كانت في غضون مدة الاحتلال في حالة شبيهة بالاهمال او الاضطراب مما يجعلها في نظر القانون الاداري ذات تامل واحتياط لما يتخلل سيرها من الخلل الناشيء عن مزج القديم بالحديث بدعوى عدم مس حقوق الاوقاف وعدم العبث بالشعائر الاسلامية وغير ذلك من الالفاظ التي تعودت آذاننا سماعها بدون جدوى ولو لم يكن لدينا من الحجج الا الاستقراء والتتبع الحاصل لنا ولامتنا التونسية بالدرس التطبيقي الذي احرزنا على معرفته من اساليب تفسير القرارات ومفهوم النظامات لكان كافيا في اثبات ما ندعيه

ينحصر نظام ادارة الاوقاف في نقط ثلاث : نظام داخلي يتعلق بالخدم والمستخدمين والوظائف والشعائر والاقسام ـ نظام موازين الدخل والخرج وضبطها وطرق الصرف والاستنتاج ـ المحافظة على كيان الاوقاف وتفويتها بالتعويض او الانزال وعلاقاتها مع العموم والحكومة

لكن هذه النقط على ما فيها من الاهمية قد جعلت لها مجالس صورية وهذه المجالس لا تحتذي الاحذ وما يملى عليها من فنون التصرفات الوهمية ولا تعمل الا لتقويض اركان التقدم الحسي والمعنوي الذي اصبحت ادارة الاوقاف في اشد الحاجات اليه وبيان ذلك

ص . ر .

يتبع

1138 Pa

Première Année N° 7 JEUDI 27 Juillet 1922

IFRIKIA

Journal bi-hebdomadaire
Organe scientifique, politique économique et moral, défendant les intérets musulmans du monde entier
Parait provisoirement les Mardis et Jeudi

ABONNEMENTS :
Tunisie Algérie, Maroc et France, 1 an : 15 frs.
Europe, Asie et Amérique....... 1 an : 18 frs.

Directeur, Fondateur et Rédacteur en Chef
S. REZGUI
27, Souk de la Laine, 27 - TUNIS (provisoirement)

Les Abonnements sont payables d'avance contre reçu dèlivré par le Directeur ou un de ses représentants.

استلفات نظر

نستلفت انظار جناب مدير الاوقاف الى ماحل بجامع بلد مجاز الباب من الخطر فان بصحن هذا الجامع برطال يكاد سقفه يسقط على المصلين لما حل به من التدلي الذي لاحيلة في اصلاحه الا هدمه تماما وتعويضه وعلى كل حال فانه لو سقط على اناس فلا يكون المتسبب الا ادارة الاوقاف وهو ما لا نرضاه

ضيف كريم

حل بربوع الحاضرة حضرة السري الفاضل البركة الخير الشيخ سيدي حمده بن عيسى شيخ زاوية ابي حجر بالكاف وكبير شيوخ الطائفة الرحمانية وقد حظينا بمقابلته فراينا من كرم اخلاقه ولطفه وسمو آدابه ما يبهر الالباب وقد اضاف الى هذه الخلال الحميدة التفاني في افعال البر وتقوى الله فمرحبا مرحبا باساطين الفضل والتقوى

شركة التعاضد المالي

لقد حان لنا ان نفتخر بما اجرته هذه الشركة من المعاملات المعتدلة والتنشيطات المحكمة التي خففت ويلات الازمة المالية الحاضرة على جانب عظيم من التجار واصحاب المصانع فلئن كنا نسمع عن بعض الشركات ما يسيئنا اما بسبب قلة التبصر وسوء النظام ممن يديرها او بما احدثته لها الازمة الاقتصادية اظطرارا فقد سمعنا الآن ما يسرنا عن هذا البنك الجديد . لذلك بادرنا بالذهاب اليه فوجدنا ادارته منوطة لعهدة الاقتصادي الخبير والاستاذ التجاري الشهير الشاب المهذب صديقنا المفضال السيد محمد شنيق فلم نستغرب اذذاك ما سمعنا ولكننا استحصلنا على معلومات مفيدة وجديرة بالاهتمام فيما يتعلق بنظام هذا البنك الاهلي العجيب سندرجها في العدد الآتي وكل آت قريب

شاطي رادس

يتذمر المصطافون بشاطي رادس مما يجريه الرعاع من انواع المفاسد والمنكرات لا سيما وقد ابيح لهم شراء الخمور وشربها بدون ادني حاجز ولا مانع حتى ان الذي يحل بذلك الشاطي يظن ان القوانين لا تنطبق على تلك الجهة او ان الحكومة غفلت عنها وهو ما لا نعتقده

لذلك نستدعي انظار اولي الشان لتدارك الحال بسرعة وقطع دابر باعة المسكرات وطرد الرعاع الذين لا هم لهم الا التهور في الشهوات وارتكاب المنكرات كما نطلب بالحاح من مدير المحافظة ان يكثر من اعوانه هناك ويبدل المحافظ الموجود الآن لانه صار ملموزا باكل الرشا على باعة الخمور

شركة المصرف التجاري العربي

بلغنا بوجه خاص ان ادارة الشركة المذكورة مهتمة بتحرير حساباتها واقناع مساهميها بوجه مفيد في جلسة عمومية وفي الحسبان ان يقع الاعلان على تعيين هذه الجلسة في خلال اوت . فنحن ازاء ذلك لا يسعنا الا ترقب ما سيسفر النقاب عليه اثناء الجلسة المشار اليها

امين معاش قصر هلال

ببلد قصر هلال امين معاش يدعى عبد الله القصاب يقال انه سكير لا يصحو وانه يعبث بحقوق الناس بوجه فادح مؤد الى التهور والشطط فانه رغما عن فقره وكون هذا الوظيف هو شرفي لا مرتب فيه فقد سن له عامل الجهة طريقة للانتفاع غير مجحفة وهي الترخيص له باخذ معاليم طفيفة عما يدخل الى السوق فلم يرقه ذلك بل تخطاها وصار ياخذ على الكريطة عشرة فرنك بدل فرنك والحمل خمسة فرنك بدل نصف فرنك هذا علاوة عما يفرضه على التجار من الاموال ظلما وعدوانا بكيفية مشطة وان من لا يمتثل لامره يقوم له بضاعته بنصف القيمة . لكن من اغرب ما يسمع ان ادارة العمل تتبعت في غير مرة الشكايات العديدة الواردة عليها من اهالي البلد المذكور وقامت لديها الحجج القطعية على صحة ما نسب الى هذا الامين وهو لم يزل الامين المستبد بل الحاكم الجائر

فنطلب من اولي الشان ان يرفعوا هذا الضرر على سكان البلد المذكور بعزل هذا الامين ويريحونهم من شره

حركة قلمية

ظهرت مجلة البدر طافحة بالمواضيع المفيدة والصور التاريخية العديدة مدبجة بيراع مديرها البارع الاديب وثلة من اعيان الكتبة فجدير بالناطقين بالضاد أن يتوجوا خزائنهم بهذا البدر الاتم الذي لا يستنكف احد ان يقتبس من انواره اللطيفة وآدابه المنيفة

من الغلط الفادح

اذا وجد الانسان بضائع مهمة واسعارا مناسبة واعتناء خاصا وعدل عن ذلك خصوصا فيما يتعلق بمواد المعاش والعطرية ولكن لا يوجد ذلك كله الا في شركة الاقبال بنهج غار الملح عدد ١١ بتونس وعدد التليفون ٣,٤٠ فهذه الشركة تبيع بالجملة والتفصيل وترسل الطلبات وشهرتها اكبر دليل على ذلك

الصحافة التونسية

لنا كلمة في الصحافة ومركزها والصحافيين وما تعاملهم به الحكومة التونسية ندرجها في الاتي ان شاء الله

العمال والاعمال

يشاع ان جناب المحترم السيد المختار الجويني عامل مجاز الباب سينتقل الى عمل كبير ترقية له عما اظهره من الحزم والاستقامة في بحر السنين الطويلة التي قضاها في ادارة شؤون الاعمال فان صح ذلك فيكون من باب اعطاء القوس باريها

من جد وجد

قد حصلت شركة المصرف التجاري العربي الكائن محلها بسوق القرانه عدد ١٥٨ بتونس على شهرة كبيرة في مواد المعاش والعطرية لما توفر في مديرها من الاستقامة وحسن المعاملة فنهني الشركة بهذا المدير ونحث التجار والعموم على التزود من البضائع المهمة التي بهذه الشركة ليطبقوا القول بالفعل

مدير الجريدة وصاحب امتيازها محمد الصادق الرزقي
مطبعة النهضة